7 آذار - 2022

عدد خاص

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة «غدًا لإدارة المخاطر» وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

تطور المجتمع المدني في منطقة الفرات الأوسط في العراق في حقبة ما بعد الحرب

مؤسسة «غدًا لإدارة المخاطر»

مركز بحثي واستشاري مستقل يختص بتحليل المخاطر الوطنية والدولية التي تواجه العراق، مع تركيز على الأمن القومي والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتقديم حلول استراتيجية تدعم صناع القرار لبناء عراق آمن ومستدام.

غداً لإدارة المخـاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التدا ول تصدر مؤسسة غدًا لإدارة المخاطر
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

فريق التحرير

عباس راضي العامري
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

+965 07779798941
iraqcopy@gfrmiraq.com

تطور المجتمع المدني في منطقة الفرات الأوسط في العراق في حقبة ما بعد الحرب

الكاتب:

مرسين الشمري:

زميل باحث مابعد الدكتوراه في برنامج السياسة الخارجية. تركز أبحاثها على السياسة العراقية، والعلاقات الأمريكية العراقية، والنشاط السياسي الشيعي، وكذلك المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في الشرق الأوسط الكبير.

المصدر:

بروكنجز

https://www.brookings.edu/research/postwar-development-of-civil-society-in-iraqs-mid-euphrates-region/

التاريخ:

كانون الثاني 2022

ترجمة وتحرير:

مؤسسة «غدا لإدارة المخاطر» - د. نصر محمد علي – فيصل الياسري

ملخص تنفيذي

على الرغم من الازدهار والاستقرار النسبيين، لم تنجح منطقة الفرات الأوسط في العراق من انشاء مجتمع مدني يعزز النمو الديمقراطي وينتجه. ودُرست الصلة المفترضة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي دراسة مستفيضة على الصعيد الوطني في الشرق الأوسط، وعلى النقيض من ذلك، يتقرح هذا التقرير دراسة لتنمية المجتمع المدني على المستوى المحلي (القطري)، تأسيساً على حجة مؤداها ان الظروف التي تعزز تنمية منظمات المجتمع المدني (CSOs) والآليات التي من شأنها ان تربط المجتمع المدني بالديمقراطية ليست ثابتة في أنحاء العراق كافة. واعتماداً على البيانات الجديدة التي جُمعت عبر العمل الميداني والمقابلات التي أجريت مع النشطاء والعاملين في مجال الإغاثة الدولي، يدفع هذا التقرير بأن الحركيات (الديناميات) السياسية والاجتماعية على المستوى المحلي والاقليمي قد أثرت على التطور المتباين للمجتمع المدني.

ويعرض هذا التقرير نظرة شاملة على تطور المجتمع المدني في جنوب العراق، ثم يركز على حالتي كربلاء والحلة، اللتان شهدتها وجود أنواع مختلفة من منظمات المجتمع المدني، على الرغم من تشاطرهما بالعديد

من القواسم المشتركة. على سبيل المثال، لدى الحلة المزيد المنظمات المنخرطة بالمناصرة، فيما تمتلك كربلاء المزيد من المنظمات التي تُعنى بالأنشطة الخيرية. وهذا الامر نتيجة لأنماط المانحين في تينك المدينتين، إذ استفادت كربلاء من الشبكات المحلية واستجابت للتصورات المحلية لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع المدني، فيما تأثرت الحلة بدور المنظمات الدولية في أوائل العقد الأول من القرن الحالي. وأُبتليت المدينتان، حالهما حال بقية أنحاء البلاد، بقضية «المنظمات الوهمية» التي لم تُسجل إلا للتأهل للحصول على التمويل المتاح، ثم تختفي بعد جفاف التمويل. تمثل «المنظمات الوهمية» واحدة من العديد من التحديات التي تواجه المجتمعات المانحة الدولية عند التعامل مع المجتمع المدني في العراق، بالإضافة إلى تحديات تحديد المنظمات الأصغر وتوفير التدريب لها. هناك العديد من التحديات التي يتشاطرها الناشطون العراقيون والمنظمات المحلية، وأن حالتي كربلاء والحلة تفصح عن ان الطريق من تنمية المجتمع المدني إلى التحول الديمقراطي مليئ بالعقبات. حتى في المناطق الآمنة والثرية نسبياً، تتحكم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للحرب والاستبداد في الكيفية التي يتفاعل فيها الناس مع الحياة النقابية ونظرتهم إليها.

المقدمة

ماتزال الصلة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، على الرغم من مناقشتها في الخطابات الأكاديمي وتلك المتعلقة بالسياسات على السواء، تحفز الدعم الدولي لمنظمات المجتمع المدني في العديد من الدول غير الديمقراطي والتي تمر بمرحلة انتقالية. وفي سياق السياسة الخارجية الأمريكية كان الدافع وراء انشاء مبادرات مثل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية MEPI التي أطلقتها وزارة الخارجية الأمريكية، وفي العراق، التركيز على تعزيز نمو المجتمع المدني الذي قادته الولايات المتحدة في العام 2003. ومع ذلك بعد مرور عقدين تقريباً، تجاهلت المنظمات الدولية والمنظمات المانحة العديد من مناطق العراق فيما يتصل بدعم المجتمع المدني. يفحص هذا التقرير إحدى هذه المناطق- جنوب وسط العراق او منطقة الفرات الأوسط (على وجه التحديد، كربلاء وبابل)- **والتي على الرغم من تمتعها ببيئة أمنية مستقرة نسبياً لأكثر من عقد من الزمان، إلا أنها لم تتمكن من تطوير مؤسسات ديمقراطية على المستوى المحلي. عوضاً عن ذلك باتت مركزاً للسخط الشعبي**، وهو أحد المصادر الرئيسة لعدم الاستقرار في العراق اليوم. يفسر هذا التقرير الكيفية التي تطور فيها المجتمع المدني في جنوب العراق ووسطه وكيف يمكن للمجتمع الدولي، الذي ماتزال لديه مصلحة في عراق مستقر وديمقراطي، أن يدعمه على نحو أفضل.

تميل الانتقادات الموجهة إلى الدعم الأجنبي للمجتمع المدني إما إلى تسليط الضوء على الفشل في تمويل المجتمع المدني بالكامل أو الفشل في تحديد منظمات المجتمع المدني «الصحيحة» التي يجب تمويلها. وإذ ان لهذه الانتقادات مايبررها، إلا انها مع ذلك تميل الى التغاضي عن التحديات التي يواجهها المانحون في اختيار منظمات المجتمع المدني وتعزيزها. كما يسلط التقرير الضوء، اضافة الى هذه التحديات وكيف يمكن أن تُفضي إلى قرارات دون المستوى الامثل في مجال تعزيز المجتمع المدني في السياق العراقي.

ويمضي التقرير على النحو التالي: أولاً، أقدم استعراضاً للدراسات بشأن المجتمع المدني والديمقراطية، اعتماداً على الأدلة المستقاة من أنحاء

العالم كافة، ثم التركيز على النتائج المستخلصة من الشرق الأوسط. ومن هذا التحليل، أجد أن المجتمع المدني كما وصفه العلماء: «مضاعف محايد» يعزز السياق السياسي الذي يوجد فيه. **وفي البيئات الانتقالية وحقبة مابعد الصراع يمثل المجتمع المدني تحدياً إضافياً يتمثل بالمحدودية الكبير التي تعتري قدرة الدولة بشأن معالجة مطالب المسائلة التي لاتستطيع الاستجابة لها، ومن ثم تقويض ثقة المواطن في دولة التي لم تزل في طور إعادة البناء.**

وأقدم في القسم التالي لمحة موجزة عن تاريخ تطور المجتمع المدني في العراق، مع التركيز على حقبة صدام حسين البعثي (1979-2003) وكيف قضى المجتمع المدني وضمه بالكامل إلى دولة الحزب الواحد. ثم أناقش مشهد المجتمع المدني العراقي بعد زوال الدكتاتورية، عندما حدث نمواً مفاجئاً في عدد منظمات المجتمع المدني التي تقدم خدمات تتراوح من المساعدة الانسانية إلى الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي. وأدرجت دائرة المنظمات غير الحكومية العراقية، وهي الهيأة الرسمية المكلفة بتسجيل منظمات المجتمع المدني، اعتباراً من تموز / يوليو عام 2018، 3648 منظمة مسجلة تعمل في 17 قطاعاً في العراق- لاتشمل كوردستان العراق. واستعملت مجموعة البيانات هذه لتحديد أنواع المنظمات في العراق، مع إيلاء تركيز خاص على المنطقة جنوب وسط العراق، والتي تشمل محافظات بابل، والبصرة، كربلاء، وميسان، والمثنى، والنجف، والقادسية، وذي قار، وواسط.

وبعد هذه النظرة الشاملة للمجتمع المدني العراقي بعد عام 2003، أقدم دراسات حالة مقارنة لمدينتي: كربلاء والحلة. لقد اخترت تينك المدينتين لثلاثة أسباب وهي: أولاً، دراسات الحالة هذه متفردة لان البحوث بشأن المجتمع المدني في العراق كثيراً ماتجاهلها، فيما ركز على بغداد وأربيل بنحو رئيس، مع بعض الأعمال بشأن الموصل والمناطق المتنازع عليها بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان. ثانياً، وبالمثل أيضاً، بان مجتمع الاغاثة الدولي على وعي متزايد بالإهمال الذي يواجهه جنوب العراق وجنوب وسطه فيما يتصل بالتنمية. وأخيراً، وربما الأهم من ذلك، أن هذه المدن هي بالمعدل هي أكثر استقراراً وازدهاراً من مدن أخرى

في العراق والجنوب، ومع ذلك فهي موقعاً للسخط الشعبي. يمكن القول أن المجتمع المدني لديه مساحة أكبر للتطور في ظل هذه الأوضاع. وعبر الاعتماد على كل من التحليل الكمي والمقابلات المعمّقة مع النشطاء ورؤساء منظمات المجتمع المدني في كلتا المدينتين، أثبت وجود أنواع مختلف من المنظمات في كل من تينك المدينتين، والتأثير الذي يمكن أن تحدثه هذه المنظمات على السياسات في الصعيدين المحلي والوطني وعلى بناء الدولة.

أن تأثيرها على السياسات المحلية والوطنية هو الذي يجعل منظمات المجتمع المدني أماكن مهمة للاستثمار من جانب المنظمات الدولية والبعثات الأجنبية التي تسعى إلى تعزيز الحكم الرشيد والتحول الديمقراطي في العراق. واعتماداً على المقابلات مع الدبلوماسيين والافراد العاملين في هذه المنظمات، اقوم بدراسة الكيفية التي تفاعل فيها المانحون الدوليون مع منظمات المجتمع المدني والتحديات التي يواجهونها في تحديد المنظمات ودعمها من دون إضعاف مهمتها أو تحدي شرعيتها المحلية أو جعلها تابعة. أخيراً، أوجز النتائج المستخلصة من التحليل على المستوى الوطني، ودراسات الحالة، ومقابلات مجتمع المانحين لتقديم أفكار بشأن الكيفية التي يمكن أن تدعم فيها المنظمات الدولية المجتمع المدني في العراق.

نظريات المجتمع المدني «الجيد» و «السيء»

استعرضت الباحثة في هذا القسم الاطر النظرية والفلسفية للمجتمع المدني عبر الاشارة إلى أهم مفكريها ومدارسها الفكرية، مع الاشارة الى العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

نبذة تاريخية للمجتمع المدني العراقي

كانت المظاهر الأولى للمجتمع المدني في العراق أماكن التجمع الفكري، عادة ما تكون المقاهي، وكذلك الصالونات والنوادي الاجتماعية للمنظمات المهنية. وكانت هناك أندية فكرية وأدبية حتى قبل تشكيل

دولة العراق الحديثة، بما في ذلك جمعية النهضة الإسلامية في النجف، والتي جمعت المثقفين وطلاب الحوزة ورجال الدين.

يعود تاريخ نشأة الدولة العراقية الحديثة الى تتويج الملك فيصل الأول في 23 آب / أغسطس عام 1921. وفي ظل النظام الملكي تباهى العراق بمجتمع مدني مثير للإعجاب شمل جماعات عملت بنشاط على سد الفجوة بين المجتمع والدولة، مثل غرفة تجارة بغداد ونقابة المحامين العراقيين التي شبه زهير الحمادي دورها بدور الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية. غير ان معظم المنظمات قد عملت في الفضاء السياسي الممنوح لها ولم تواجه الدولة. وقد سمح ذلك بظهور منظمات ثقافية واجتماعية، بما في ذلك النقابات المهنية والفنية مثل جمعية الكتاب العراقيين وجمعية الفن الحديث، وكذلك جمعية النهضة النسائية في عام 1924. زد على ذلك، مع تطور العراق اقتصادياً، تم تنظيم قوته العاملة أيضاً في نقابات، التي تحدت الدولة على نحو متكرر من خلال المظاهرات. واستمر هذا النشاط جيداً في تشكيل الجمهورية العراقية التي أسست عبر انقلاب عام 1958. وبحلول عام 1959 كان لدى الجمهورية العراقية أكثر من 200 نقابة عمالية مسجلة.

وتم التراجع عن هذه المكاسب بالكامل تقريباً من قبل النظام البعثي، الذي ارتقى السلطة في العام 1968 واتخذ شكلاً استبدادياً مع صعود صدام حسين الى الرئاسة في العام 1979. وقد قضت الدول البعثية على المجتمع المدني المستقل وأجبرت الحياة النقابية على قالب الحزب الواحد. وشمل ذلك الاستيلاء على جماعات المصالح والنقابات، وانشاء فروع للحزب البعثي في حرم الجامعات والمدارس، والسيطرة على كل جانب من جوانب الحياة العامة. وعلى سبيل المثال، تم حل العديد من الجماعات النسائية واستبدالها بالاتحاد العام لنساء العراق الذي ترعاه الدولة.

وذهب حزب البعث إلى أبعد من ذلك في القضاء على التعبيرات الطائفية عن الهوية واستهداف الجماعات الدينية المشاركة في الطقوس العامة الجماهيرية، والأهم من ذلك، أنه حاول مراراً وتكراراً تضييق الخناق على الزيارة الدينية الشيعية، والذي نظراً لطبيعته التطوعية وتفانيها في

تقديم الخدمات يمكن عده شكلاً من أشكال الحياة النقابية. وبحلول التسعينيات، حاول فرض السيطرة على المؤسسات الدينية واستبدالها بالمؤسسات التي ترعاها الدولة، بوصفها جزءاً من الحملة الإيمانية، وهي مبادرة قادتها الحكومة لزيادة التدين في العراق. لقد قضت الدولة البعثية على التنظيمات على التنظيمات الخاصة وقضت على أي جمعيات غير مرتبطة بالدولة. بعبارة أخرى، قضت على المجتمع المدني الرسمي ومنع المواطنين من التنظيم على نحو غير رسمي.

وفي أعقاب غزو عام 2003 مر المجتمع المدني بتحول آخر في العراق. أولاً، توافدت المنظمات غير الحكومية الدولية على البلاد لتقديم أنواع الخدمات كافة، بدءاً من الاغاثة الانسانية وصولاً إلى المناصرة والتنمية، كما يحدث في حالات مابعد الصراع. وبلغ عدد هذه المنظمات غداة الغزو مباشرة حوالي 200 منظمة وكانت تتوقع مواجهة أزمة إنسانية وأزمة هجرة كبيرة. وبحلول تموز / يوليو عام 2003، لم يتبق سوى 60 شخصاً. وفي الوقت نفسه بدأ العراقيون في تأسيس أشكالهم الخاصة من الحياة النقابية في شكل المجتمع المدني التقليدي (مثل المنظمات الخيرية)، فضلاً عن استعادة استقلالية الجماعات التي تم احتواؤها خلال الحقبة البعثية (مثل النقابات المهنية). وعلى وفق سلطة التحالف المؤقتة CPA كان هناك مايقرب من 400 منظمة مجتمع مدني عراقية اعتباراً من عام 2004 وادعت الأمم المتحدة ووزارة التخطيط أن أعداداً أكبر طلبت التسجيل. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ العراقيون على الفور تقريباً في تشكيل شبكات غير رسمية وجماعات اجتماعية كانت تخضع للرقابة والعقاب في ظل حكم حزب البعث.

وقد أستعمل التمويل الأجنبي، وفي البدء، لدعم منظمات المجتمع المدني الوليدة، والتي كرست نفسها لأداء طائفة واسعة من الأنشطة التي يُعتقد أنها تدعم الانتقال إلى التحول الديمقراطي على المدى الطويل. وتراوحت هذه الأنشطة من التنمية إلى الدفاع عن حقوق المرأة إلى الإغاثة الإنسانية. وتبعاً للمقابلات التي أجريتها مع المنظمات في جنوب العراق ووسطه، كان هذا التمويل يُدار أحياناً من خلال فرق اعادة إعمار المحافظات PRTs والتي كانت عبارة عن وحدات مدنية عسكرية أسستها

وقادتها الولايات المتحدة وشركاؤها في التحالف الذين دعموا حكومات المحافظات في منتصف العقد الأول من القرن الحالي. وقد أدى هذا، إلى جانب أشكال الدعم الأخرى من المنظمات الدولية، إلى ظهور موجة أولية من طاقة المجتمع المدني، لم تكن كلها مكرسة لمهام المنظمات المعلنة. وبمرور الوقت أفلت أشكال معينة من التمويل وبزغت أشكال أخرى تتطلب مهارات مختلفة (اتصالات مع المنظمات الدولية، وكتابة المنح وقدرات التشبيك). لقد شهد المجتمع المدني في العراق تحولاً وبدأ بالظهور على هذا النحو في دول أخرى في المنطقة. وتغيرت مع هذا التحول أهداف المانحين الدوليين أيضاً. ولم يعد الهدف هو مجرد وجود منظمات مجتمع مدني، ولكن باتت الآن جودة المنظمة واستدامتها عاملين أساسيين. لقد تحول العراق من الاستبداد، حيث كان وجود منظمات المجتمع المدني المستقلة بحد ذاته نجاحاً، إلى دولة انتقالية سياسياً حيث كانت التوقعات أعلى. كان المانحون الدوليون مايزالون مهتمين بدعم المنظمات العراقية، ولكن مع تطور الأحداث في العراق، **استحوذ تركيزهم على جماعات المناصرة التي عملت من أجل حقوق الإنسان وحقوق المرأة** – ولاسيما بعد حركة الاحتجاج لعام 2019، حيال المنظمات التي وجهت طاقة الشباب إلى العمل النشط. وفي الوقت نفسه، أراد هؤلاء المانحون الاستثمار في المنظمات التي لم تكن تعتمد على التمويل الأجنبي والتي أظهرت ديمومة، وإبداع، وامكانات للنمو.

تحول المجتمع المدني في العراق بعد عام 2003

لعل أفضل طريقة لفهم كيفية التي شهد فيها المجتمع المدني تحولاً تساوقاً مع السياسة بعد عام 2003 تكمن في دراسة مكانته في الدولة العراقية وعلاقته بها. وفي هذا التقرير، قمت بذلك عبر تدقيق البيانات من دائرة المنظمات غير الحكومية العراقية. وتقع دائرة المنظمات غير الحكومية تحت إشراف نائب الأمين العام لمجلس الوزراء، وهي بذلك ترتبط بمكتب رئيس الوزراء. وكانت الهيأة السابقة المكلفة بإدارة المجتمع المدني هي وزارة التخطيط والتي قامت بتسجيل المنظمات الأجنبية والمحلية العاملة في العراق بعد عام 2003. ويوحي الانتقال إلى منظمة

منفصلة، تحت اشراف أمانة مجلس الوزراء، بالاعتراف الحكومي بالأهمية، ولو على نحو رمزي، بعلاقة الدولة بالحياة النقابية وإدارتها.

ومن الاهمية بمكان ملاحظة أن سجل مديرية المنظمات غير الحكومية يوفر نظرة متعمقة على جزء يسير مهم من المجتمع المدني العراقي ولكن ليس بمجمله. يسلط هذا التقرير الضوء على الثغرات الموجودة في دائرة المنظمات غير الحكومية والسبل التي يتعامل بها مع النشطاء، ولاسيما الكيفية التي يدركون فيها أهميتها عندما يتعلق الأمر بعلاقتهم مع الحكومة والجهات الفاعلة والمانحة الدولية. زد على ذلك، يتيح النقاش بشأن دائرة المنظمات غير الحكومية والقانون الذي يحكم الحياة التنظيمية في العراق لمحة مهمة بشأن الاهتمامات الأساسية للناشطين العاملين في العراق المحليين والأجانب على السواء.

لقد تم المصادقة على قانون المنظمات غير الحكومية (القانون رقم 12 لعام 2010) في 2 آذار / مارس عام 2010، ولقد حظي هذا القانون باستحسان كبير وبشر به باعتباره انتصاراً للمجتمع المدني في الشرق الأوسط، من جانب المنظمات والنشطاء الدوليين والمحليين. ويتمثل أحد الجوانب الرئيسة للقانون أنه يسمح للمنظمات غير الحكومية المحلية بتلقي التمويل من المنظمات الأجنبية والتفاعل معها من دون موافقة الدولة. أضف إلى ذلك، جعل القانون التسجيل مباشراً وتقل فيه احتمالية رفض المنظمات الساعية للتسجيل. **بيد أن المنظمات المحلية تصف عملية التسجيل، من الناحية العملية بأنها عملية مرهقة وبيروقراطية بنحو كبير.** لذلك يمكن تصور وجود منظمات محلية صغيرة عمل من دون تسجيل وأن المنظمات التي تقوم بالتسجيل هي منظمات راسخة أو منظمة جيداً أو مرتبطة سياسياً ومن ثم لها القدرة على القيام بذلك.

أضف إلى ذلك، هناك مخاوف أخرى تتصل بالاعتماد على دائرة منظمات غير الحكومية لتقديم صورة كاملة عن المجتمع المدني العراقي. وقد نشأت هذه المشكلات عندما قمت بتحليل قاعدة البيانات المحدثة سنوياً لجميع المنظمات في العراق، بما في ذلك الاسم، والعنوان، ورقم الهاتف، واسم المؤسس، وعنوان البريد الالكتروني، ونوع المنظمة الذي يختار ذاتياً. واعتمد في هذا التقرير على قائمتين مختلفتين: واحدة من

IRAQ COPY

عام 2015، التي قمت بتعديلها لتدقيق المنظمات على مستوى المناطق عبر جنوب العراق ووسطه فقط والأخرى من عام 2018 ، والتي قمت من خلالها بدراسة مشهد المجتمع المدني على مستوى المحافظات في أنحاء العراق كافة، خلا إقليم كوردستان العراق. ونظراً لأنني أجريت معظم عملي الميداني بين عامي 2016- 2017 فقد استعملت بيانات عام 2015 لاختيار منظمات المجتمع المدني لإجراء المقابلات معها، واستعملت بيانات عام 2018 لتحديث التحليل الكمي. زد على ذلك، تختلف بيانات عام 2018 عن بيانات عام 2015 في ان مديرية المنظمات غير الحكومية صنفت المنظمات غير الحكومية على وفق النوع في العام 2018. وفي العام 2015 اضطررت لترميز المنظمات غير الحكومية بنفسي، بالاعتماد على أسمائها الوصفية للكشف عن مجال اهتمامها. وتوقفت دائرة المنظمات غير الحكومية عن نشر هذه المعلومات عام 2019، متذرعة ببيئة المجتمع المدني المتوترة بعد حراك تشرين الأول / أكتوبر عام 2019 سبباً في ذلك، على وفق مسؤول حكومي.

وبالإضافة إلى تحليل البيانات هذه، أقدم أدلة نوعية من دراسات الحالة في مدينتين: كربلاء والحلة. لقد أجريت مقابلات مع العديد من منظمات المجتمع المدني في كل من هذه المدن لإدخال المزيد من التشعب على التحليل الكمي. لقد اخترت هذه المدن، كما ذكرنا سابقاً، لثلاثة أسباب. أولاً، لم يتم دراستها على نحو جيد في الدراسات المعاصرة بشأن العراق. ثانياً، هي مدن آمنة ومزدهرة نسبياً ولم تُثقل، بنحو كبير، بدرجة عالية من العنف الذي عصف بأماكن أخرى من العراق، لكنهم شعروا مع ذلك بالمظالم ووجهوها إلى سلوك الاحتجاج. وأخيراً، هم من المنطقة الجنوبية الوسطى من العراق، والتي أبدت مجتمعات المساعدة والتنمية الدولية، التي تغاضت سابقاً عن هذه المنطقة، رغبتها في تحويل التركيز حيالها.

وأثناء عملية تحليل قواعد البيانات، صادفت أولاً مشكلة «المنظمات الوهمية». المنظمات الوهمية هي منظمات مجتمع مدني مسجلة لدى دائرة المنظمات غير الحكومية وليس لديها مقر أو موظفين أو حتى خط هاتف فعال. وظهرت هذه المشكلة لأول مرة في محادثة مع عضو في منظمة خيرية في كربلاء تأسف على حجم العمل وقلة الدعم الذي كانت

تقدمه منظمات المجتمع المدني الأخرى. وقال «هناك 167 منظمة (مسجلة) في كربلاء، لكن في الحقيقة، هناك حوالي 40 منظمة فقط نعرف عنها». وأشارت المقابلات مع منظمات المجتمع المدني الأخرى في كربلاء والحلة إلى وجود مابين 10 إلى 50 منظمة نشطة في المدينة. وفي الحلة اشتكى الناشطين أيضاً من المنظمات الوهمية، وأشاروا إلى ارقام متواضعة من 10 إلى 24 بوصفها الرقم الحقيقي لأعدادها. وبطبيعة الحال، ان المنظمات الوهمية لاتقتصر على العراق وتفصح عن الحوافز الكامنة وراء التسجيل.

لقد حاولت استخراج المنظمات الوهمية في مجموعة فرعية من السجل منذ عام 2015. اخترت عشوائياً 40 منظمة من منظمات المجتمع المدني في كل من المدينتين واتصلت بهم لترتيب المقابلات. ثم تابعت أي أجاب على الهاتف وأي منهم كان لديه رقم غير متصل. وعلى الرغم من ان عدم وجود رقم هاتف لايعني بالضرورة ان المنظمة وهمية، إلا أنها إشارة قوية على عدم وجود نشاط. وجدت من بين تلك المنظمات الأربعين التي اتصلت بها في كربلاء، 11 منها أجابت على الهاتف فيما كانت 6 أرقام مفصولة عن الخدمة. في المدة المتبقية رن جرس الهاتف من دون أن يرد أحد، رغم انني حاول الاتصال ثلاث مرات (على مدى ثلاثة أسابيع). كان الوضع أكثر صعوبة في الحلة حيث بالكاد تمكنت من الوصول إلى اربعة (ثبت ان الترتيب للمقابلات في الحلة أكثر صعوبة).

وكما أوضح لي الناشطون، فان المنظمات الوهمية تؤسس عن قصد لأسباب محددة وتميل إلى أن تكون قصيرة العمر. المانحون يعرفون الناشطين في العراق وليس المنظمات. فلما يكن لديهم (المانحون) مبلغ من المال، فانهم يتواصلون مع جهات الاتصال الخاصة بهم ويشجعونهم على التسجيل كمنظمة غير حكومية، حتى يكونوا مؤهلين لتلقي الأموال. عملية التسجيل صعبة وتستغرق شهوراً، لذا وبحلول ذلك الوقت الذي يتم فيه تسجيل منظمة المجتمع المدني في نهاية المطاف، غالباً ما تحول الأموال إلى مكان آخر، تاركة خلفها منظمة وهمية. ولاتشير هذه المشكلة بالضرورة إلى دوافع خفية من جانب الناشط أو المنظمة، ولكنها تشير

إلى ضعف خطوط التواصل بين منظمات المجتمع المدني والمانحين الدوليين.

وأوضح ناشط آخر في الحلة انه منذ مدة طويلة كانت هناك فورة في نشاط منظمات المجتمع المدني في أعقاب الاحتلال بقيادة الولايات المتحدة في أعقاب الاحتلال بقيادة الولايات المتحدة بسبب الأموال الكبيرة التي أستثمرت في بناء المجتمع العراقي عبر فرق إعادة الاعمار PRTs، وكذلك من خلال المنظمات الدولية. أشار على نحو خاص إلى وجود مكتب سفارة إقليمي للولايات المتحدة في الحلة (مغلق الآن) الأمر الذي وفر حافزاً لإنشاء منظمات بسرعة. ان الانسحاب الأمريكي (المالي والمادي) خلف وراءه منظمات وهمية.

ومع ذلك تُظهر البيانات من دائرة المنظمات غير الحكومية إلى ان متوسط عمر المنظمة في جنوب وسط العراق يبلغ حوالي 5.2 سنة، الأمر الذي من شأنه أن يضع معدل عام للتأسيس بعد حاولي عقد من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة. وهذا الأمر يفصح عن ان المنظمات الوهمية التي وصفت لي في المقابلات ليست هي نفسها الواردة في قائمة دائرة المنظمات غير الحكومية.

الجدول رقم (1)

معدل عمر منظمات المجتمع المدني في المحافظات الجنوبية

(حتى تموز / يوليو عام 2018)

المحافظة	العمر	المحافظة	العمر
بابل	5.85 سنة	النجف	4.88 سنة
البصرة	4.85 سنة	القادسية	5.39 سنة
كربلاء	4.95 سنة	ذي قار	5.35 سنة
ميسان	4.87 سنة	واسط	5.31 سنة
المثنى	5.43 سنة		

المنظمات الوهمية ليست فقط من آثار الاحتلال الأمريكي، بل هي أيضاً نتيجة عدم قيام الحكومة العراقية بتوفير الأموال لمنظمات المجتمع المدني. إذ اقترح العديد من رؤساء منظمات المجتمع المدني الذين تحدثت معهم أنهم قد سجلوا منظماتهم لأنهم توقعوا نوعاً من الدعم

المالي من الحكومة. فبموجب قانون المنظمات غير الحكومية، فان الحكومة العراقية ليست ملزمة بتمويل المجتمع المدني- مع ذلك هناك اعتقاد شائع في أوساط منظمات المجتمع المدني هو أنه يحق لها الحصول على أموال من الحكومة. وقد يكون هذا الاعتقاد من إرث دولة النقابوية في عهد صدام والتي قدمت الأموال للمنظمات الخاضعة للدولة والتي عززت ثقافة الاعتماد على الدولة على المستويين الفردي والتنظيمي. ويتجلى ذلك أيضاً في طرق أخرى، بما في ذلك، التفضيل القوي للتوظيف في القطاع العام في العراق.

وقال أحد الناشطين ان الوعد الكاذب بهذه الأمـوال يفسر وجود منظمات وهمية. ان ظاهرة المنظمات الوهمية أمر يدركه مجتمع المانحين. ومع تقدم الوقت، طورت متطلبات طول مدة بقاء المنظمة في البرامج والمنظمات التي تتلقى الدعم. ومع ذلك وفي الوقت نفسه لم يكن قـادراً على معالجة قضية أكبر كثيرا ماتطرح للنقاش ألا وهي: كيفية الابتعاد عن المنظمات التي وضعت العروض والخدمات التي تجتذب التمويل الأجنبي وتعتمد عليه بالكامل تقريباً. وهذه ليست بأي حال من الأحوال تحديات ينفرد فيها السياق العراقي، ولكن الكشف عن نوع المنظمات التي تميل الى تلبية متطلب طول مدة بقاء المنظمة في العراق، والأهداف والوظائف التي تؤديها، لهو أمر مثير للاهتمام. وفي القسم التالي، سأضع تقسيماً لمنظمات المجتمع المدني الموجودة في العراق وأقوم بتقسيمها جغرافيا استنادا الى بيانات من عامي 2015 و 2018 . ثم أقدم تحليلاً معمقاً إلى دراسة حالة نوعية للمدينتين في جنوب وسط العراق: كربلاء والحلة.

أنواع منظمات المجتمع المدني

تطلب دائرة منظمات غير الحكومية، عند التسجيل، أن تقدم المنظمات معلومات مفصلة عن السيرة الذاتية لأعضائها الداخليين، ومعلومات الاتصال بما في ذك العنوان الفعلي، والتقارير المالية، والتقارير الداخلية. ثم تتاح بعد ذلك بعض هذه المعلومات في سجل دائرة المنظمات غير الحكومية. وفي هذه الورقة قمت بترميز منظمات المجتمع المدني على

IRAQ COPY

وفق المنطقة والوظيفة وأخذت في الحسبان عدد سكان المدن – ومن ثم نظرت إلى عدد منظمات المجتمع المدني / نسبة السكان، عوضاً عن عدد منظمات المجتمع المدني على نحو مطلق. والغرض من البيانات هذه هو تقديم لمحة عامة عن المجتمع المدني العراقي، مع التركيز على نحو خاص على المحافظات الجنوبية والوسطى، وتمهيد الطريق للتحليل النوعي.

ويقدم الجدول رقم 2 تصنيفاً لمنظمات المجتمع المدني العراقي التي أنشأت من خلال تحليل كل من أوصاف منظمات المجتمع المدني والاختيار الذاتي لها في فئات دائرة منظمات غير الحكومية. وهي تقسيم منظمات المجتمع المدني إلى ست فئات تتفق مع تصنيف دائرة منظمات غير الحكومية.

الجدول رقم (2) أنواع منظمات المجتمع المدني

نوع منظمة المجتمع المدني	نوع منظمة المجتمع المدني: تصميم دائرة المنظمات غير الحكومية	الوصف	أمثلة من مجموعة بيانات منظمات المجتمع المدني العراقية
المناصرة	شؤون المرأة، حقوق الانسان، بيئة، ديمقراطية	منظمة هدفها التأثير على السياسة العامة على نحو غير مباشر (أي ليس من خلال الانتخابات). وتميل جمعات المناصرة إلى تعزيز حقوق جماعات معينة في المجتمع أو معالجة سلوك الدولة مثل الفساد المالي أو البيئي.	المركز الوطني لحماية الصحفيين والاعلاميين (الحلة) الجمعية الوطنية للصيد والحفاظ على البيئة (البصرة)
خيرية / إنسانية	الأطفال والأيتام، إغاثة، مساعدة إنسانية، احتياجات خاصة	منظمة تسعى جاهدة للتخفيف من وطأة الفقر والمعاناة بنحو مباشر عبر المساعدة المادية.	مؤسسة الفواطم لرعاية الأيتام. منظمة أطفال السرطان الإنسانية
ثقافية / أكاديمية وبحثية	ثقافة	منظمة تهدف إلى الحفاظ على جوانب معينة من الثقافة وتعزيزها- مثل الفن أو الأدب أو التراث. كما تشمل المنظمات الأكاديمية والدينية.	مركز إنماء للبحوث والدراسات (بابل) منظمة أحباب الوطن للفنون الجميلة (الديوانية)

IRAQ COPY

تنمية	الخدمات العامة، الصحة، التعليم، الشباب، التنمية المستدامة	وهي المنظمات التي تسعى للتخفيف من المعاناة وحل المشكلات المجتمعية عبر توفير المعرفة والتدريب.	مركز تواصل لبحوث التنمية والحوار المدني (الديوانية) مركز المناهل للتنمية الزراعية (المسيب)
هوايات	هوايات	وهي المنظمات التي تسعى جاهدة لتوحيد الاشخاص الذين لديهم مصلحة مشتركة في نشاط ترفيهي أو هواية.	جمعية النحالين البابليين (الحلة) تجمع الشعراء وكتاب الأدب الشعبي في العراق.
مهنية	اعلام ، زرعة	وهي المنظمات التي توحد الاعضاء بناءً على أوجه التشابه المهني (على سبيل المثال، الجماعات المهنية، جماعات الخريجين)	أكاديميو العراق الجديد (العمارة) جمعية الحسين للخطباء (البصرة)

يقسم الشكل أدناه المجتمع المدني العراقي على وفق فئات دائرة منظمات غير الحكومية. فيما يقسم الشكل 2 المؤسسات من خلال استراتيجية الترميز المبسطة التي استعملها في تحليلي، الأمر الذي يتيح لي تحليل الفئات. تُظهر الارقام أن أنواع المنظمات المرتبطة تقليدياً بالتحول الديمقراطي- الديمقراطية، وحقوق الانسان، وشؤون المرأة- تصل إلى 644 منظمة مسجلة في أنحاء البلاد كافة. وفي التصنيف الأوسع، تشغل جماعات المناصرة – التي تضم جماعات الديمقراطية، وحقوق الانسان، وشؤون المرأة- حوالي ربع أنواع منظمات المجتمع المدني كافة المسجلة في العراق.

الشكل رقم 1

منظمات المجتمع المدني العراقية على وفق النوع (تصنيف دائرة المنظمات غير الحكومية) حتى تموز / يوليو عام 2018

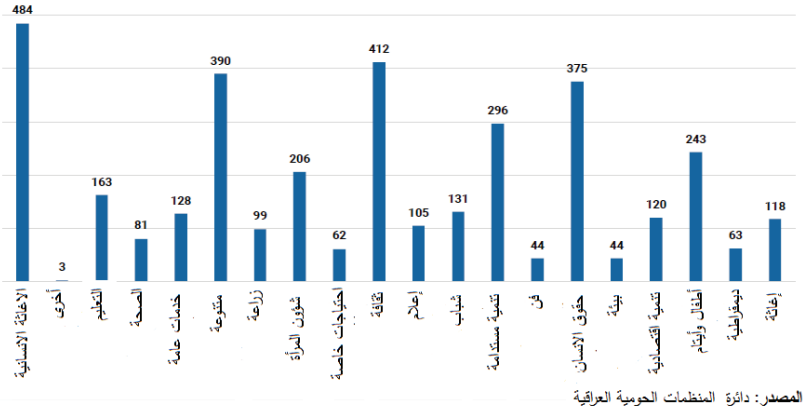

المصدر: دائرة المنظمات الحومية العراقية

ظاهرياً، يشير هذا الانهيار إلى وجود عدد كبير من المنظمات التي تعمل على التأثير في السياسة والدعوة إلى القضايا الاجتماعية الرئيسة في العراق. ومع ذلك فان واقع الحياة اليومية في العراق يوحي بخلاف ذلك. علاوة على ذلك، فان قضية المنظمات الوهمية تعقد هذا الادعاء. أولاً، هل ان منظمات المناصرة والجمعيات الخيرية أكثر تحفيزاً للتسجيل أكثر من الأنـواع الأخـرى ولماذا؟ ثانياً، هل يوجد المزيد من التمويل لجماعات المناصرة؟ ثالثاً، هل أن الأفراد الذين أنشأوا منظمات المجتمع المدني لدوافع خفية- سواء أكان لذلك لمنفعة السمعة أو الوصول إلى الموارد- أكثر ميلاً للتسجيل بوصفها جماعة مناصرة ولماذا؟

الشكل رقم 2

منظمات المجتمع المدني العراقية (ترميز مبسط) حتى تموز / يوليو عام 2018

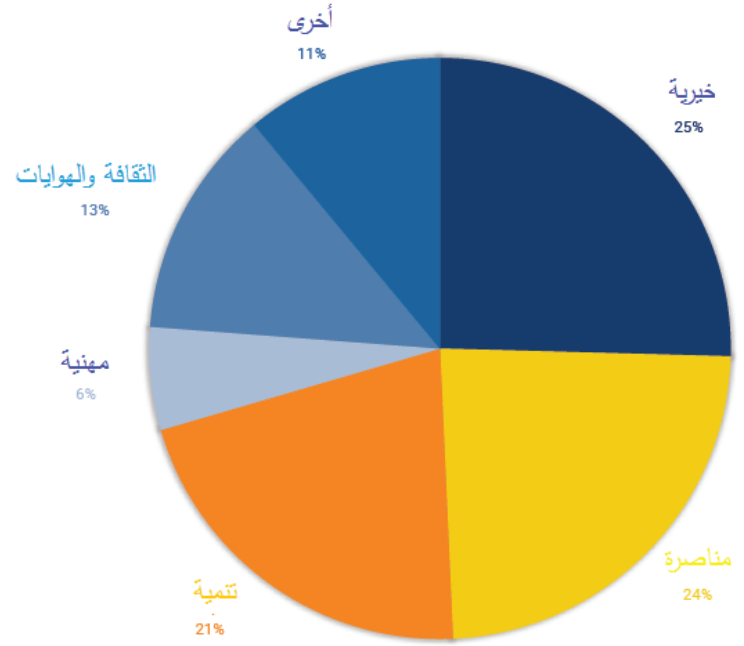

المصدر: دائرة المنظمات غير الحكومية العراقية مع إضافة الباحث للترميز المبسط

لاتقدم البيانات الواردة من دائرة المنظمات غير الحكومية أي إجابات على هذه الأسئلة. المقابلات، ومع ذلك، تقدم فرضيات معقولة. في القسم أدناه، أقدم وصفاً كيف ينظر ناشطين المجتمع المدني في مدينتي كربلاء والحلة إلى تطور الحياة النقابية في العراق.

الشكل رقم 3

أعداد منظمات المجتمع المدني وأشكالها في مدن جنوب العراق حتى عام 2015

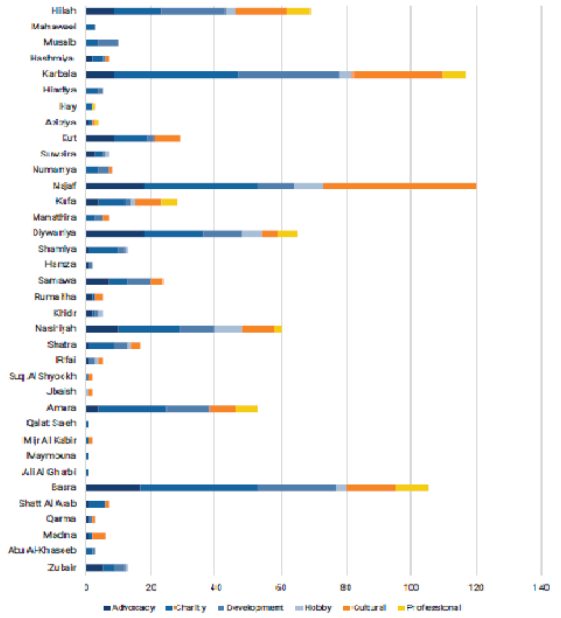

المصدر : دائرة المنظمات غير الحكومية العراقية مع اضافة الباحث للترميز المبسط

التحديات على المستوى المحلي: نموذج كربلاء و الحلة

يبحث هذا الموضع من الدراسة الحياة النقابية في مدينتي كربلاء والحلة في وسط العراق. ومن الجدير بالتنويه ان النماذج المحلية في هاتين المدينتين ليست نماذج مثالية يمكن تعميمها على بقية المدن العراقية ولاتعكس التنوع الاثني والديني الذي يتمتع به العراق. ويعود سبب اختيار مدينتي كربلاء والحلة كون البيئة التي توفرها هاتان المدينتان تعد من اكثر البيئات المواتية لنمو المجتمع المدني في عراق ما بعد 2003 لأسباب عديدة اهمها. اولا, هاتان المدينتان شهدتا مستويات منخفضة من العنف سواء اثناء الغزو او في الازمات التي عصفت بالعراق

بعد ذلك, ويعود ذلك في بعض الاحيان الى الهوية الاثنو-دينية لهاتين المدينتين. ثانيا, ازدهار هاتان المدينتان النسبي وتحديداً عند مقارنتهما بالمدن الواقعة في جنوب العراق. وبكل المقاييس, فان ظروف السائدة في هاتين المدينتين ساهمت في ايجاد حيز للمواطنين للتجمع والتنظيم وخلق مجتمع مدني نابض بالحياة. ففي كربلاء والحلة اعلى نسبة من منظمات المجتمع المدني المسجلة على الرغم من قلة عدد سكانهما. وعند انطلاق موجة التظاهرات المناهضة للحكومة في سنة 2019, شهدت كلا المدينتين مشاركة جماهيرية كبيرة في هذه التظاهرات حيث عبر فيها مواطنون عن عدم رضاهم عن اداء الدولة العراقية بالتزامن مع المظاهرات التي اشتعلت في بقية محافظات المنطقة الوسطى والجنوبية في العراق. لكن منظمات المجتمع المدني لم تلعب اي دور في هذه المظاهرات ونأى كثير منها بنفسه عن المشاركة بالتظاهرات. **وسواء كانت الحركات الاحتجاجية تعد جزءاً من التحول الديمقراطي, او كان حدوثها يدل على العجز في الانتقال الى الحالة الديمقراطية, فان ضعف انخراط المجتمع المدني في حركة الاحتجاج واشتعال التظاهرات نفسها في مدينتين من اكثر مدن العراق امنا وازدهـاراً يدل على ان الرابطة بين وجود المجتمع المدني وعملية التحول الديمقراطي وتعزيزها في هذا البلد هي رابطة ضعيفة جداً.**

وفي سياق وثيق الصلة, فقد تلقت كربلاء والحلة اهتماما ضئيلاً من المنظمات الدولية المعنية بالتنمية وتقديم المعونات. فبسبب الحرب على تنظيم الدولة الاسلامية, فقد انصب تركيز عمل المنظمات الدولية في العراق على المجتمعات المتأثرة بالنزاعات. ولم تحض مناطق الجنوب والفرات الاوسط بالاهتمام الكافي حتى مع التراجع في ظروف المعيشة. مؤخراً, ازدادت نسبة الاهتمام بمدن حيوية مثل مدينة البصرة. الا ان كربلا والحلة وعلى الرغم من كونهما اكثر ازدهاراً من غيرهما من مدن الفرات الاوسط لا يزالان من اقل المناطق المدروسة وضعف نشاط المنظمات الدولية العاملة في مجال تقديم المساعدات وقلة تواجد العاملين المرتبطين بالمكاتب التنموية التابعة للسفارات الاجنبية وغيرها من المنظمات الدولية. ويأمل هذا التقرير ومن خلال التركيز على هاتين

المدينتين بتقديم بعض المعلومات الاساسية عن طبيعة البيئة والوسط السائد في منطقة الفرات الاوسط.

ولمقارنة مدينتي كربلاء والحلة فائدة اضافية كونها تساهم في ازالة القيود التي تصاحب عملية التحليل السياسي في العراق في الكثير من الاحيان, فوجود المؤسسات الدينية والرموز والافراد يثير المخاوف حول معاملة مناطق معينة كاستثناء او النظر اليها على اعتبارها حالة فريدة لا يمكن تعميمها او مقارنتها مع غيرها. ففي بعض مدن العراق, ينظر الى الدين كاحد السمات الطاغية على الحياة العامة ويؤطر هذا التصور, سواء كان صحيحاً او خاطئاً, نسق الحديث حول مدن بذاتها في وسط العراق كمدينتي النجف وكربلاء. ولهذا السبب, فان دراسة كربلاء والحلة معاً يقدم ميزة اضافية للتحقق فيما اذا كانت المؤسسات الدينية تحول بالفعل السياسات المحلية بالشكل الذي تصبح معه المدن المحتضنة لهذه المؤسسات غير قابلة للمقارنة مع المدن الاخرى. ففي حالة مدينة كربلاء, والتي تحتضن اهم الاضرحة الدينية في العراق, بالاضافة الى وجود حوزة دينية فيها وكونها وجهة مهمة للسياحة الدينية, بالامكان مقارنتها مع حالة مدينة الحلة التي لا تمتلك اهمية دينية مماثلة لاهمية كربلاء.

وبالتأكيد فان هذا النوع من المقاربات المزدوجة يحمل في طياته العديد من اوجه القصور, من ضمنها حقيقة عدم تمثيل التنوع الاثني والديني في العراق, ويمكن معالجة ذلك في بحث اخر في المستقبل.

يقدم الجدول ادناه معلومات اولية عن مدينتي الحلة وكربلاء وعن المحافظات التي تنتمي اليها هذه المدن كما يوضح الجدول اوجه الشبه بين الاثنين. بعض المعلومات الواردة في الجدول ترصد التشابهات التي كانت قائمة في الفترة التي سبقت احتلال العراق, على سبيل المثال سوء التغذية بين الاطفال. علاوة على ذلك, تم تضمين الجدول معلومات تخص انماط التصويت ومعدلات الفقر والبطالة. وللاسف, فان كثير من المعلومات هذه المعلومات لا تتوفر على المستويات المحلية او على مستوى المدن في العراق.لذلك, فان ما يمكن فهمه عن هذه المدن بشكل مستقل هو التشابه في مساراتها التاريخية, وفي حجم سكانها, وتركيبتها الاثنية والدينية.

IRAQ COPY

جدول: مقارنة بين محافظة كربلاء ومحافظة بابل

	كربلاء	بابل
مركز المحافظة	كربلاء	الحلة
عدد السكان (2015-2018)	1,125,646	1,907,327
السكان الحضر (2018)	814,782	996,885
التركيبة الدينية والاثنية	شيعة عرب	غالبية شيعية عربية في مركز المدينة واقلية عربية سنية في اطرافها
معدل البطالة (2016)	7.1%	7.3%
معدل البطالة بين الشباب (2016)	12.1%	11%
معدل الفقر(2018-2020)	12%	11%
سوء التغذية بين الاطفال (2003)	3.3%	3.4%
عدد السكان المهجرين داخلياً	15,846	17,016
الاحزاب التي حصلت على اعلى المقاعد في انتخابات 2018	الفتح , سائرون, النصر	الفتح , سائرون, النصر
نسبة غير المشاركين في انتخابات 2018	46.2%	51.8%
الثقة في منظمات المجتمع المدني	٪٣٦,٦	28.5%

لمحة عن انواع منظمات المجتمع المدني في كربلاء والحلة

يوضح الشكل ادناه ان عدد المنظمات بصورة عامة في مدينة كربلاء يفوق نظيره في مدينة بابل بشكل كبير, والامر ذاته ينطبق على منظمات المجتمع المدني المهتمة بالتنمية, والتبرعات, والمنظمات الثقافية للفترة من 2015 ولغاية 2018. وعند فرز الفروقات النوعية لهذه المنظمات, نجد

ان الحلة تتفوق على كربلاء من حيث عدد المنظمات المهتمة في الشأن الزراعي, وشؤون المرأة, وحقوق الانسان والتنمية المستدامة .

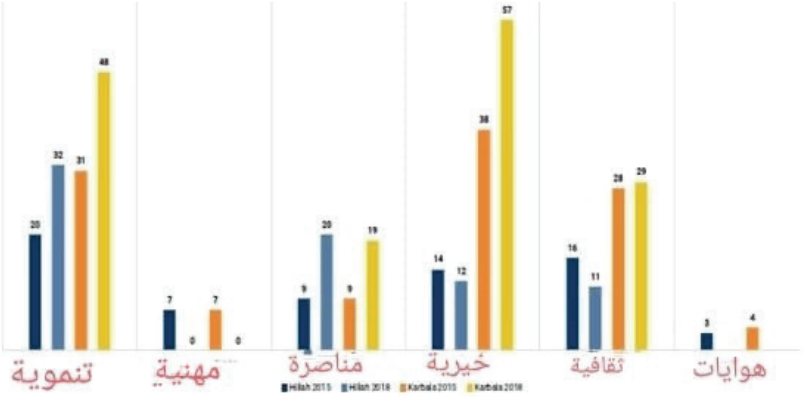

شكل يوضح انواع منظمات المجتمع المدني العاملة في كربلاء والحلة

وبناءً على المقابلات التي اجرتها الباحثة, اتضح ان منظمات المجتمع المدني الخيرية تعتمد على التبرعات المحلية لعدد محدود من العوائل الميسورة, في الغالب رجال اعمال. وفي احيان اخرى, تاتي التبرعات من رجال دين وساسة اسلاميين شيعة. بالاضافة الى ذلك, يمكن ملاحظة محدودية نشاط «جماعات المناصرة» في مدينة كربلاء. وهو امر مثير للاهتمام اذا ما تم الاخذ بنظر الاعتباران جماعات المناصرة, نظرياً, هي الاكثر ارتباطاً بالانتقال السياسي والدمقرطة. فجماعات المناصرة في واقع الامرهي التي تسعى الى التاثير في الاجندات الحكومية وتقوم بالترويج الى قضايا محددة. وعليه فان حقيقة كونها قليلة التمثيل في واحدة من اكثر مدن العراق استقرارا وازدهارا هو امر يستدعي الوقوف عنده. وطبقاً للمقابلات التي اجرتها الباحثة مع ناشطين من محافظة كربلاء فان السبب وراء ضعف انشطة جماعات المناصرة يتعلق بطبيعة الحياة النقابية في المدينة. فالمتبرعون المحليون, الذين يكونون في الغالب من نخب ووجهاء المجتمع تهتم بصورتها وسمعتها المجتمعية, يفضلون تمويل منظمات واعمال خيرية. وبالنسبة للافراد المحسنين فانهم ينظرون بريبة

الى المجموعات التي يتعدى عملها النشاطات الخيرية, ويدل على ذلك ان حجم المجتمع المدني في كربلاء لا يتناسب مع معدل الثقة المجتمعية والاموال, وهي سمة ربما يمكن ان تكون مفهومة في المجتمعات الخارجة من الصراع:

«يتهمنا الناس بالعمل لاطراف ثالثة. خاصة ان مجموعات مثلنا, مجموعة من الخريجين, كونها تعمل بشكل محترف... لا يتم الاعتراف بها كمنظمة انسانية او خيرية...بالشكل الذي يمنحها ثقة اكبر بين الناس.. لذلك فان مجموعاتنا تجد صعوبة في الحصول على التبرعات من الناس. في بعض الاحيان احصل على تبرعات كفرد. فانا معروف كناشط في مجال المجتمع المدني, لكنهم لا يعرفون في واقع الامر عن هذه المنظمة.»

ان السبب وراء وجود منظمات مناصرة في مدينة الحلة لايعود الى وجود ثقة مجتمعية اكبر لدى الناس بهذه المنظمات او لوجود متبرعين كثر. على الارجح, فان احد الاسباب وراء ذلك يعود الى ان منظمات المناصرة في مدينة الحلة, بما في ذلك المنظمات المعنية بمجال حقوق الانسان, تتلقى دعما من الخارج, بعضه يتأتى من الوقفية الوطنية للديمقراطية وغيرها من المنظمات الدولية. من ناحية اخرى, فان المنظمات الخيرية تتلقى الاموال والتبرعات العينية من متبرعين محليين. ويشرح احد اعضاء منظمة المؤسسة الاجتماعية السبب وراء ذلك بالقول:

«الناس في العراق لهم احتياجات مالية ملحة. فلا يتطلعون الى تحقيق متطلبات الحياة الاخرى حتى يتم تحقيق احتياجاتم المالية. هذا الامر يعطل من التنمية البشرية التي تعتمد بدورها على التنمية الاقتصادية... فالمنظمات غير الحكومية اوجدت عندما كان العراق يمر بمرحلة اعادة البناء, وعملية اعادة البناء هذه لا تتماشى مع احتياجات المواطن العراقي.»

بعبارة اخرى, فان الشارع العراقي من الممكن ان يتقبل موضوعة التبرعات ذات الغايات الخيرية او التنموية, لكنه يتحفظ على تقديم التبرعات الى جماعات المناصرة التي ينظر اليها باستغراب وريبة. ويبدو انه يوجد في محافظة كربلاء عدد اكبر من منظمات المجتمع المدني الممولة محلياً

والمدعومة من فئة صغيرة من المتبرعين الاغنياء: اصحاب المصانع والفنادق ومراكز التسوق. ولذلك, يظهر ان النشاط التجاري المتزايد في كربلاء النابع من السياحة الدينية يساهم في تمويل المنظمات الخيرية في المدينة. وقد ذكر احد الناشطين الكربلائيين ان علاقة الاغنياء مع منظمات المجتمع المدني ذات الطابع الخيري يحسن من سمعتهم في اوساطهم الاجتماعية. وعلى الرغم من كون كربلاء مدينة دينية, الا ان هناك القليل من الاشارة الى دور الدافع الديني وراء الانخراط في النشاطات الخيرية.

ومن المثير للاهتمام ان النشاط التجاري المتزايد لم يؤد الى تأسيس جماعات مناصرة, كما تجري عليه العادة في النماذج التقليدية حول العالم والتي يقود فيها النمو الاقتصادي الى تطور المنظمات التي تعمل على حماية هذا النمو من تغول الدولة. وفي واقع الامر, ولا واحدة من منظمات المجتمع المدني التي رصدتها الباحثة في كربلاء تقدم نفسها على انها من مجموعات المناصرة. وخلافا لذلك, فان ثلاثة من من التقتهم الباحثة في مدينة الحلة كانوا منخرطين بشكل مباشر في قضايا حقوق الانسان والتي تعتبر شكل من اشكال مجموعات المناصرة. واكد هؤلاء الناشطون على اثر فرق اعادة اعمار المحافظات, والتي تمركز العديد منها في محافظة بابل, على تطور المجتمع المدني في مراحله الاولى في مدينتهم. وكما تم ذكره من قبل, فان التمويل السريع القادم من فرق اعادة اعمار المحافظات حفز الكثير من غير الناشطين الى خلق منظمات «شبحية» للاستفادة من التمويل الاجنبي. وبالرغم من ذلك, فان اموال فرق اعادة اعمار المحافظات اعانت بعض من المنظمات الحقيقية, مثل تلك التي التقت بها الباحثة, على مواصلة عملها.

وعلى الرغم من التباين في انواعها, فان العدد الكبير للمنظمات غير الحكومية المسجلة في كربلاء لاتقف الدوافع الدينية وراء تشكيله. وفي حقيقة الامر, يوجد عدد قليل من هذه التنظيمات في كلا المدينتين (خمسة في كربلا وواحدة في الحلة). وفي الوقت ذاته, فان المسحة الدينية لمنظمات المجتمع المدني لا يمكن تجاهلها فهي تحمل في الغالب اسماء رموز دينية وتشارك في احياء العطل الدينية والمناسبات (مثل رمضان والزيارات الدينية). وكما ادعى احد الناشطين في مجال

المجتمع المدني من محافظة كربلاء «ان معظم المنظمات في كربلاء ذات صبغة دينية, على العكس من المنظمات في محافظة بابل.»

بالاضافة الى ما تقدم, يمكن ملاحظة ان معظم منظمات المجتمع المدني في محافظة كربلاء مرتبطة بشكل كبير مع باقي المنظمات في جميع انحاء العراق. وفي الواقع, ابلغ احد الناشطين من مدينة الحلة الباحثة «الجميع يذهب الى كربلاء» (اشارة الى مواسم الزيارات الدينية) ولذلك فان المنظمات في كربلاء تمتلك روابط قوية مع باقي منظمات المجتمع المدني في العراق. على سبيل المثال, واحدة من منظمات المجتمع المدني في كربلاء منخرطة في مشروع ايجاد شبكة واسعة من منظمات المجتمع المدني على امتداد العراق تهدف الى منح العراقين منفذا بديلاً لبث شكاويهم. هذه المجموعة منظمة بشكل كبير ولديها لجان فرعية وشركاء مختصين في جميع انحاء العراق (وليس فقط في جنوب وسط العراق). ان منظمات المجتمع المدني في كربلاء, وعلى العكس من نظيراتها في الحلة, تبدو وان لها اتصال خارج محافظة كربلاء, وهو ما يدل على دور المناسبات الدينية في تعزيز الثقة بسكان المحافظات الاخرى واثر ذلك على تقوية شبكة عملها على المستوى الوطني.

فعلى سبيل المثال, بحكم طبيعة عملها كمنظمات لتقديم الخدمات, كان لمنظمات المجتمع المدني دوراً اساسياً في ادارة ازمة الافراد المهجرين داخلياً التي اعقبت احتلال تنظيم الدولة الاسلامية لمحافظة الموصل في سنة 2014. فقد شكل ناشطو المجتمع المدني في كربلاء وعلى الفور «غرفة عمليات» وبدأو بالتنسيق فيما بينهم لادارة ازمة تدفق النازحين من شمال العراق. وقد تحدثت الباحثة مع مدير غرفة العمليات والشخص الثاني في القيادة حيث اطلعوا الباحثة على كيف ان منظمة واحدة من منظمات المجتمع المدني في كربلاء نجحت في خلق شبكة تضم احدى عشر منظمة في عموم كربلاء تولت تسجيل المهجرين وتثبيت احتياجاتهم والتأكد من حصولهم على المأوى والغذاء. وهذا لا يعني ان منظمات المجتمع المدني في الحلة لم تقم بمساعدة النازحين او انها لا تستجيب للازمات المحلية. في حقيقة الامر, ان اغلب منظمات المجتمع المدني التي تواصلت معها الباحثة, بما في ذلك رابطة النحالين البابلين,

ذكروا بانهم قد قاموا بجمع التبرعات للنازحين بالتعاون مع منظمات محلية اخرى. الا ان ما يميز شبكة منظمات المجتمع المدني في كربلاء عن تلك في مدينة الحلة اظهارها القدرة على التنظيم وتقديم خدمات بشكل جماعي بالاشتراك مع باقي المنظمات على المستوى المحلي.

تستخدم منظمات المجتمع المدني في محافظة كربلاء قدراتها التنظيمية في الاستجابة للازمات الامر الذي يجعل منها ذات قيمة للحكومة المحلية في المحافظة. في الواقع لقد ابلغ احد الناشطين الباحثة بان «الحكومة المحلية تتساهل مع نشاطنا لان وجود المجتمع المدني يجعل من هذه الحكومة تبدو وكانها واحدة الكيانات الديمقراطية.» اما في مدينة الحلة, فان العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة المحلية تبدو, وكما وصفها احد الناشطين, تعاونية, حيث يعمل في الطرفان على تنظيم ورش عمل ومهرجانات للموظفين الحكومين. بالاضافة الى ذلك يوجد قدرعالي من التعاون بين هذه المنظمات نفسها في العديد من النواحي كالتشارك بالمعلومات, وغالبا ما تتاح لهم فرصة التعرف على بعضهم الاخر من خلال المؤتمرات واللقاءات التي تنظمها الحكومة المحلية.

ان التباين في القصص الواردة من كل من هذه المدينتين يبين ان عملية تطور المجتمع المدني غير منفصلة عن التأثيرات المجتمعية, بما في ذلك في بعض الاحيان قلة ثقة المجتمع التي تدفع الافراد الى النظر بعين الشك الى جماعات المناصرة وتفضيل المجموعات التي تنشط في مجال العمل الخيري عليها. حتى ان الافراد والمنظمات الثرية تتجنب تمويل جماعات المناصرة وتركز على المؤسسات الخيرية. وعليه فان جماعات المناصرة, ذات الصلة المباشرة بعملية التحول الديمقراطي, تركت امام خيارين وهما اما ايجاد طرق خلاقة بشكل استثنائي للحصول على التمويل, او السعي للحصول على الدعم الاجنبي.

تحديات تمويل المجتمع المدني

يعي المتبرعون الاجانب التحديات العديدة التي تواجهها منظمات المجتمع المدني بما في ذلك مسألة خلق منظمات قادرة على الاستمرار, بالاضافة الى تحدي تطبيق الاهداف التي وجدت من اجلها هذه المنظمات. وفي صلب هذه التحديات يقع التحدي المتعلق بالتوقعات التي يحملها الممولون الدوليون والمنظمات حول بيئة العمل في دولة استبدادية او دولة تمر بمرحلة تحول ديمقراطي, وتحمل هذه التوقعات اثاراً صادمة على الحياة التنظيمية التي تنمو في المجتمعات الخارجة من الصراع. ففي هذه الظروف الانتقالية, تكون نظرة المنظمات الدولية والمتبرعون انه وجود منظمات مجتمع مدني تعتمد على التمويل الاجنبي هو امر غير كافي. اما في الـدول الاستبدادية, فمجرد وجود منظمة مجتمع مدني مستقلة يعد نصراً بحد ذاته. كما ان اهداف المنظمات في الظروف الانتقالية كما هو الامر مع العراق تكون اعلى طموحاً. وفي حديث للباحثة مع اعضاء من المجتمع الدولي للمانحين, اتضح ان احد اهداف البعيدة الامد التي يسعى المانحون الدوليين الى تحقيقها هو جعل منظمات المجتمع المدني المحلية قادرة على الاعتماد على ذاتها.

لوجيستياً, تواجه المنظمات الدولية ايضا تحدياً يتمثل بالتعرف وتحديد المنظمات المحلية العاملة على الارض. حيث اكد افـراد عاملون مع المنظمات الدولية خلال المقابلات معهم بانهم واعون بشكل كبيربوجود نوع من انواع التحيز: فمنظمات المجتمع المدني المحلية ذات التنظيم والقدرة الجيدة على تقديم نفسها للمانحين الدوليين لاتمثل البلد باكمله. وبالرغم من وعي افراد مجتمع المانحين الدوليين بوجود منظمات اصغر واقل مهارة في مجال استحصال المنح والاتصال, لكنهم يواجهون صعوبة في العثور على منظمات جديدة والتحقق من شرعيتها.

احد اسباب المخاوف من منظمات المجتمع المدني المحلية هو امكانية ارتباطها باحزاب سياسية او فصائل مسلحة. ولان الديناميات السياسية مختلفة على صعيد المحافظات, تحتاج المنظمات الدولية موارد اضافية للخوض في تفاصيل السياسات المحلية. علاوة على ذلك, وفي السياق العراقي, يوجد هناك قلق لدى الحكومات الغربية تجاه

الجماعات ذات الميول الدينية, وهو قلق نابع من النفور من الاسلاموية والخلط ما بين ما هو ديني وما هو سياسي. بعبارة اخرى, يوجد هناك تفضيل للمنظمات العلمانية والليبرالية والتي تكون في الغالب اكثر قدرة على التواصل مع المنظمات الاجنبية.

وبعد استكمالها للمتطلبات اللازمة, تستثمر المنظمات الدولية في بعض الاحيان في توفير التدريب اللازم لمنظمات المجتمع المدني المحلية في مجال تقديم طلبات الحصول على المنح, لكن المنظمات الدولية تخشى ان تعطل هذه التدريبات العمل الاكثر اهمية والذي تقوم به منظمات المجتمع المدني المحلية. بالاضافة الى ذلك, فان حجم المنح لا يتناسب مع حجم المنظمات العاملة في الميدان. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال حديث دائرة المنظمات غير الحكومية, فالمنظمات العراقية تميل لان تكون صغيرة الحجم وغير مؤهلة للتعامل مع المنح الضخمة التي تزودها كيانات مثل الوكالة الامريكية للمساعدة الدولية. في الماضي, كانت فرق اعادة اعمار المحافظات قادرة على العمل محليا وتقديم منح صغيرة تساعد على دعم المنظمات الصغيرة, لكن القليل من هذه المنظمات باستطاعتها طلب الحصول على منح اكبر والتي تتيحها الوكالة الامريكية للمساعدة الدولية. ناهيك عن الذكر, انه حتى المنح الصغيرة تتطلب تقديم طلبات تحتاج الى مجموعة محددة من المهارات التي تفتقر اليها معظم المنظمات العراقية, ومثال على ذلك, دعوة بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) وبرنامج الامم المتحدة للتنمية لتقديم منح منخفضة القيمة لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في الاعداد لانتخابات مجلس النواب لسنة 2021. هذه المنح ذات حجم صغير يكفي لدعم اغلب منظمات المجتمع المدني العراقي الصغيرة, لكن التقديم على هذه المنح هي عملية مضنية للمنظمات المحلية التقليدية, والتي تسعى بعثات الامم المتحدة نظريا الى دعمها.

ان ما تثمنه المنظمات الدولية والمانحين في اي منظمة مجتمع مدني محلية هو قدرتها على الاعتماد على ذاتها على المدى البعيد بالاضافة الى امتلاك موازنة وادارة واضحة وشفافة. المخاوف من اساءة استخدام التمويل يعيق الطرق التي يتواصل عن طريقها المانحون الاجانب

مع المنظمات المحلية. وكما هو الحال مع التدريب الخاص بكتابة طلبات التقديم على المنح, فان الاستثمار في التدريب الاداري والمالي يثيرالمخاوف من ان المنظمات الدولية تقوم ومن غير قصد بالانتقاص من عمل منظمات المجتمع المدني المحلية. ومهما يكن من الامر, من دون اشتراط هذا التدريب او تسهيل اجراءات التقديم على المنح, فان المنظمات المحلية ستستمر بالاعتماد على مجتمعاتها او افرادها, وهو ما تفعله هذه المنظمات في الوقت الحاضر.

وفي الختام, يمكن القول ان المنظمات الدولية لديها اسباب عديدة لتجنب دعم منظمات المجتمع المدني المحلية الصغيرة, ومن هذه الاسباب صعوبة التعرف والتحقق من هذه المنظمات, والمخاوف من امكانية ان تتسبب التدريبات الخاصة بكتابة طلبات التقديم على المنح وغيرها من التدريبات بتمييع مهمة هذه المنظمات, واخيراً عدم توافر الحجم المناسب للمنح الذي يتناسب مع حجم هذه المنظمات.

الطريق الى المستقبل

نظراً للتحديات التي تعوق عمل المنظمات الدولية, يطرح التساؤل, كيف لهذه المنظمات ان تدعم المجتمع المدني من اجل مساندة الحكم الرشيد والتحول الديمقراطي؟ اولاً, من المهم معرفة من اين تنبع هذه التحديات وماهي التحديات المشتركة الموجودة. من منظور المنظمات المحلية, فان التحديات الاساسية تتمثل في التمويل, والتخفيف من قيود الاجراءات البيروقراطية المصاحبة لعملية التسجيل, وضمان الدعم والقبول المجتمعي. ومن منظور المانحين, فتتمثل التحديات الرئيسة بتشخيص ورصد المنظمات الجديدة والتي تنبؤ بمستقبل واعد والمتحررة من الارتباطات السياسية ولا يعتريها الفساد, ثم دعم هذه المنظمات لتكون قادرة على الاعتماد على ذاتها.

يوجد هناك حيز مشترك مُوَاتٍ لتعزيز التعاون بين المنظمات الدولية والمنظمات المحلية. ففي الوقت الذي يشكو العديد من ناشطي المجتمع المدني في مجالات التنمية البشرية وحقوق الانسان وجماعات المناصرة

من صعوبة اقناع السكان المحليين بتقديم التبرعات, يؤكد اعضاء المنظمات الدولية والدارسيين على الحاجة الى خلق منظمات محلية قادرة على اعالة نفسها من خلال تعزيز العمل التطوعي والحصول على الدعم من المجتمعات المحلية والمغتربين. هذه المشكلة المشتركة مدركة من قبل الناشطين العراقيين والمنظمات الدولية وهي مشكلة مرتبطة بعملية التحول الديمقراطي. فمن ناحية, هذه المنظمات تتعامل مع العملية الديمقراطية من خلال التشجيع على المشاركة بالانتخابات, ومراقبة الاداء الحكومي, والدفاع عن الفئات المجتمعية المستضعفة.

ومن ناحية اخرى تعزز هذه المنظمات الثقافة الديمقراطية . ولعل افضل طريقة لمواجهة جذور التحديات التي تواجهها هذه المنظمات هو محاولة فهم السبب وراء غياب الدعم الشعبي لمثل هذا النوع من النشاطات. هل السبب يعود الى انعدام وجود الثقة بالمجتمع المدني ككل ام ببساطة غياب الثقة بالتغيير الحكومي؟ اذا كان السبب الاول هو الاجابة, فعليه ربما يجب الاعتراف باهمية تقوية المنظمات التي لا تعمل بشكل مباشر على انضاج عملية التحول الديمقراطي والذي بدوره سيفتح المجال امام خلق حياة نقابية اكثر تنوعاً.

ثانياً, ربما توجد هناك حاجة حقيقية لتغييرالنظرة الموجودة حيال جماعات المناصرة. حيث يجب اعتبار وجود جماعات حقوق الانسان نجاحاً في المجتمعات التي تمر في طور التحول والتي يكون مواطنيها مغمورين بالكثير من الاحتياجات والمطالب التي تحتاج الى تلبيتها.

اخيراً, يجب ان لا تقتصر عمليات التدريب المقدمة للمنظمات المحلية على التدريبات المتعلقة بالحصول على منح وتتعدى هذه التدريبات الى اليات التواصل مع المجتمعات العراقية في المهجر والسعي الى الحصول على دعم منهم, حيث يختلف موقف ونظرةعراقيو المهجر حيال منظمات المناصرة عن موقف عراقي الداخل. هذه الطريقة تمثل حلاً وسطاً بين طلب الدعم من المجتمع المحلي والمنظمات الدولية ,وتسمح لمنظمات المجتمع المدني بتطوير مهارات تساعدها على الاعتماد على ذاتها بالتواصل مع متبرعين عراقيين من الخارج , وقد يمكن هذه المنظمات من الحصول على دعم المجتمعات المحلية في المستقبل. هذا النوع

من الاستراتيجية يساعد العراقيين على تنمية مجتمعهم المدني الخاص بهم ويساعدهم على ايجاد سبل للاكتفاء الذاتي من دون الضغط على المنظمات الحديثة النشأة.

بالاضافة الى ذلك, بالرغم من تقديم التدريب والمهارات الى منظمات المجتمع المدني الصغيرة قد يؤدي الى حرفها عن مهامها وتشتيتها عن ذلك, هذا الانحراف ليس دائمياً وهو ضروري اذا ما ارادت هذه الجماعات ان تطور نفسها الى منظمات كبيرة ومعتمدة على ذاتها. فبالنتيجة, جزء من عملية الاعتماد على الذات هو القدرة على الترويج للمنظمة بين العامة وجذب اكبر قدر من المتبرعين, سواء كانوا محليين ام اجانب. وحتى يأتي الوقت الذي ينمو فيه لدى الشارع العراقي الحس التطوعي والاستعداد والقابلية لتمويل منظمات المجتمع المدني غير العاملة في المجال الخيري, يجب ان لا تترك الانواع الاخرى من منظمات المجتمع المدني لتواجه مصير الافول. كما ان الاستثمار في تدريب منظمات المجتمع المدني الصغيرة له انعكاسات واصداء ايجابية على المدى البعيد. ففي المقابلات التي اجرتها الباحثة كانت قد لاحظت ان الناشطين يميلون الى المشاركة والعمل مع عدة منظمات والتواصل مع بعضهم الاخر, الامر الذي يعني مشاركة وتداول المهارات فيما بينهم.

هذا يترك مشكلة التعرف على منظمات المجتمع المدني والتأكد من استقلاليتها وعدم ارتباطها بالاحزاب السياسية والفصائل المسلحة. ان الخطوة الاولـى لحل هذه المشكلة هو الاستثمار في البحث عن المجتمع المدني والتنقيب عميقاً بدلاً عن اختيار المنظمات المعروفة. هذا النوع من البحث سيساعد على التعرف على المنظمات المغمورة عن طريق تسليط الضوء على المدن النائية والمواضيع التي لا تجلب كثيرا من الاهتمام, ليعقب ذلك فحص اعمق للمنظمات الجديدة للتاكد من استقلاليتها والحاجة الفعلية اليها. وهذه هي الاستراتيجيات التي يمكن ان تستخدم للتخفيف من التحديات المشتركة والتي تواجهها المنظمات الدولية ولتسمح لمنظمات المجتمع المدني المحلية بالنمو والتغلب على تحدياتها الخاصة.

الخاتمة:

استعرض هذا التقرير تطور المجتمع المدني في وسط العراق الجنوبي بعد حرب عام 2003 والجهود الدولية التي اعقبتها لتعزيز الديمقراطية. وبالرغم من ان النتاج المعرفي والتجربة العملية في المنطقة تسجل ارثاً متباينا لتأثير المجتمع المدني على تعزيز الديمقراطية, نقب هذا التقرير في تعقيدات تطور المجتمع المدني في الظروف الانتقالية. وسلط التقرير الضوء على بعض التحديات التي تفسر تعقيدات العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني, كما سلط التقرير الضوء على بعض مواضع النجاح التي تبين لماذا يعود دعم المجتمع المدني بالفائدة. وعمد هذا التقرير دراسة تطور المجتمع المدني في المدن المستقرة نسبياً والتي تشهد قدرا من الازدهـار في منطقة الفرات الاوسط, والتي وبالرغم من هذه الظروف, اضحت مواقع للسخط الجماعي ومن مصادر اللااستقرار. وبالتركيز على هذين المدينتين, تحذر الدراسة من اهمال منطقة وسط جنوب العراق من اعمال التنمية ودعم المجتمع المدني.

ان حكاية المجتمع المدني في العراق تبدا مع الالاف من المنظمات المسجلة ـ والتي يعمل جزء بسيط منها في واقع الامرـ مدعية العمل في مجال المساعدات الانسانية والثقافة وحقوق الانسان. هذا التباين بين المنظمات العاملة والمنظمات غير العاملة يفسر بمجموعة من العوامل وينعكس بالظروف السائدة في مجتمعات الخارجة من الصراع والتي تمر بفترة تحول ديمقراطي, بما في ذلك الدوافع المختلطة وراء هذا التسجيل, ولاجل الحصول على تمويل خارجي من دون عناء, وعوامل مجتمعية اخرى مثل فقدان ثقة العامة بانواع معينة من منظمات المجتمع المدني.

المنظمات الدولية الساعية لدعم المنظمات المحلية تواجه بدورها تحدياتها الخاصة: كصعوبة التعرف والعثور على المنظمات المحلية, مخاوف من ارتباطات هذه المنظمات بالكيانات السياسية والفصائل المسلحة, والخوف من خلق منظمات اتكالية تحيد عن اداء مهمتها بسب التدخلات الخارجية. لكن هناك طرق لتجاوز التحديات المشتركة مثل تقديم التدريب لمنظمات المجتمع المدني في مجال السعي للحصول على التمويل والتواصل, بالاضافة الى الاستثمار في مجال البحث عن

IRAQ COPY

المجتمع المدني الذي يسهل من عملية التعرف والتحقق من المنظمات الجديدة.

وبالرغم من وجـود التحديات, فان المنظمات التي تسعى لتلبية الاحتياجات المحلية والتي تكون قوة تغيير ايجابية في المجتمع ظهرت واستمرت بالوجود في العراق, وان كانت لا تزال محدودة العدد مقارنة بالمنظمات الوهمية وغير العاملة. ولهذا السبب تحديداً فانه من المهم الاستمرار بدعم المجتمع المدني.

التوصيات والملاحظات:

- ارتبطت نشأة الكثير من منظمات المجتمع المدني في العراق بعد عام 2003 بتوفر المنح الدولية السخية، لذا شهد العراق زيادة انفجارية بعدد تلك المنظمات خلال توفر المنح للمشاريع من المانحين الدوليين ثم مالبثت ان شهدت انحساراً حاداً في اعدادها عندما شح التمويل.
- تعد منظمات المجتمع المدني في العراق معلماً من معالم الفوضى والفساد في حقبة مابعد 2003.
- شجعت الجهات المانحة الدولية، إلى حد ما، ظاهرة المنظمات الوهمية من خلال عدم التدقيق على نحو كاف في أهلية المنظمة لتلقي المنح أو قد أنها أخفقت في تحديد المنظمات المناسبة المؤهلة لتلقي المنح.
- عجزت تجربة العراق عن انتاج مجتمع مدني يعزز التحول الديمقراطي وينتجه.
- يفصح وضع المجتمع المدني في العراق عن أوجه كثيرة تعتري قدرة الدولة وضع آليات محاسبة ناجعة وفرضها.
- ان وجود الحياة المدنية والمجتمع المدني في العراق وبالرغم من كل اوجه القصور التي تعتريه بشكله القائم هي دلالة و مؤشر على وجود نوع من انواع المناخ الديمقراطي والحد الادنى من الحريات التي سمحت بخلق مساحة من الممكن ان تتبلور فيها جماعات تتصدى لرعاية احتياجات مختلفة للمجتمع.
- العمل على انضاج الحياة المدنية في العراق وتهذيب تجربة وتقويم عمل منظمات المجتمع المدني وترشيدها بشكل سليم لما يمكن ان تؤديه مثل هذه المنظمات من دور في استيعاب الطاقات الشبابية المعطلة والخاملة وتوجيه هذه

IRAQ COPY

التوصيات والملاحظات:

الطاقات لمعالجة مشاكل مجتمعية عديدة التي يصعب على المؤسسات الحكومية معالجتها نتيجة لجملة من القيود البيروقراطية والمالية.

- ضـرورة تنظيم القوانين والتشريعات المتعلقة بانشاء واستحداث المنظمات غير الحكومية والرقابة على تمويل المنظمات التي تعمل تحت غطاء المجتمع المدني, وذلك لتلافي الاختراق الخارجي لهذه المنظمات, او استغلالها كواجهات ثانوية لجهات سياسية, او اتخاذها كقنوات لغسيل الاموال المتأتية من الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات ونهب المال العام.

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة تخصصية محدودة التداول تصدرها مؤسسة «غدًا لإدارة المخاطر» في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تتناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها.

ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور:-

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- ملخص تنفيذي: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها وتقوم المؤسسة فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- الملاحظات والتوصيات: وهي تمثل راي المؤسسة ورؤيتها للموضوع. وليس بالضرورة تبني المؤسسة للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: تقوم المؤسسة بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المؤسسة تتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المؤسسة حصراً.

الامر الرابع: يسر المؤسسة استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتين على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المؤسسة مستقلة ماليا واداريا بشكل كامل ولا تستقبل اي تبرعات او معونات.

غدا لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks